E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1999/2/Add.1
25 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الثالثة والأربعون
١-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة:استعراض إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

تقرير الأمين العام

إضافة

استكمال التقرير التجميعي عن خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٦	٢
ثانيا	- تحليل خطط العمل واستراتيجيات التنفيذ	٧ - ٥٤	٣
	ألف - الترتيبات المؤسسية والمالية	٧ - ١٠	٣
	باء - الدعم المقدم من المجتمع الدولي	١١ - ١٢	٤
	جيم - مجالات الاهتمام الحاسمة في الخطط والاستراتيجيات	١٣ - ٥٤	٥

* E/CN.6/1999/1.

99-02426 180299 190299

أولا - مقدمة

١ - نظرت لجنة مركز المرأة، في دورتها الثانية والأربعين في عام ١٩٩٨، في التقرير التجميعي (E/CN.6/1998/6) عن خطط التنفيذ التي وضعتها الحكومات والأمم المتحدة، الذي طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦/١٩٩٦ بشأن برنامج عمل اللجنة في الأجل الطويل[١]. وقد استند هذا التقرير، ضمن مصادر أخرى، إلى خطط العمل الوطنية المقدمة ومصادر المعلومات الأخرى المتوفرة بالفعل في منظومة الأمم المتحدة. وهو يتضمن تحليلا لخطط العمل الوطنية المقدمة رسميا إلى الأمانة العامة من ٨٥ دولة من الدول الأعضاء ومراقب واحد، ويبحث فيما إذا كانت الخطط قد اتبعت توصيات منهاج عمل بيجين[٢]، من حيث الإعداد والمحتوى والإجراءات المحددة والموارد المخصصة. وتمت مقارنة كل مجموعة من الأهداف الوطنية بالأهداف الاستراتيجية الواردة في منهاج العمل وذلك بغية تحديد الاتجاهات والأولويات، بما في ذلك الاتجاهات الإقليمية والمبادرات الرامية إلى إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية. ويقيم التقرير ما إذا كانت الدول الأعضاء قد أصدرت إعلانات ذات طابع عام بشأن السياسة العامة أو حددت إجراءات معينة، بما في ذلك الإجراءات القانونية. وأولي اهتمام خاص للأهداف والمقاييس التي وضعت في إطار مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج العمل وللكيفية التي جسدت بها الدول الأعضاء هذه الأهداف والمقاييس في خطط عملها أو ترجمتها إلى أهداف وطنية.

٢ - وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣١/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الحكومات التي لم تقدم بعد خطط عملها الوطنية، على أن تقدم هذه الخطط إلى شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة بحلول شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ كمساهمة منها في بداية الاستعراض والتقييم خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة. وشجعت مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ الحكومات أيضا على تقديم تقارير التنفيذ إن وجدت. وعرض الأمين العام تقديم مساعدة منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لإعداد خطط العمل الوطنية وتقارير التنفيذ.

٣ - ويقتصر نطاق التحليل الوارد في هذا التقرير على خطط العمل الوطنية والمعلومات المتعلقة بإعدادها والتي قدمتها رسميا إلى الأمانة العامة ٢٠ دولة من الدول الأعضاء خلال عام ١٩٩٨[٣]. وتضمنت بعض الوثائق المقدمة أيضا معلومات عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها فعلا[٤]. وقدمت خمس عشرة دولة من الدول الأعضاء معلومات إضافية تشمل النسخ النهائية أو المستكملة أو المطبوعة لخطط العمل الوطنية[٥]. وقدمت أربع دول أعضاء كانت قد قدمت خطط عملها الوطنية في عام ١٩٩٧، تقارير متابعة أو تقارير مرحلية عن تنفيذ منهاج العمل[٦]. وفضلا عن ذلك، قدمت إحدى الدول الأعضاء خطة وطنية عن حقوق الإنسان[٧].

٤ - وتؤكد خطط العمل الوطنية الواردة في عام ١٩٩٨ النتائج التي يتضمنها التقرير التجميعي (E/CN.6/1998/6، الفقرات ٤-١٣). وتركز أغلب الخطط على مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: المرأة في مجال السلطة واتخاذ القرارات، والعنف الموجه ضد المرأة، والمرأة والصحة.

٥ - وتغطي خطط العمل الوطنية كافة مجالات الاهتمام الحاسمة، غير أنها تميل، على غرار الخطط الوطنية التي تم تحليلها من قبل، إلى التعبير عن الأولويات الوطنية والاقتصار على بعض مجالات الاهتمام الحاسمة، مما يبين الاختلافات والأفضليات الإقليمية. فعلى سبيل المثال تمثل مشاركة المرأة في عملية السلام مجال الاهتمام الحاسم الأول في استراتيجيات أنغولا للنهوض بالمرأة. وتتضمن أغلبية الخطط توصيات عامة بشأن السياسات ومقترحات عملية لاتخاذ إجراءات، ويحدد عدد قليل منها فقط أهدافا شاملة محددة زمنيا ومقاييس أو مؤشرات للرصد. فعلى سبيل المثال، تحدد غانا أهدافا لكل هدف ولكل عمل استراتيجي في مشروع خطة عملها.

٦ - وتشكل خطط العمل الوطنية الأساس لإجراء تقييم لتنفيذ منهاج العمل بحلول عام ٢٠٠٠، كما يمكن الاستفادة منها في دراسة نجاح السياسات والمشروعات. وستساعد، بالإضافة إلى ذلك، في عملية التقييم إذا استخدمتها الحكومات لإعداد التقارير عن التنفيذ. وسيدرس الاستعراض والتقييم كيفية ترجمة الالتزامات المتعلقة بالسياسة العامة إلى سياسات عملية أدت إلى اتخاذ إجراءات. وسيبحث في المقاييس التي تم الوفاء بها والمؤشرات التي ثبتت ملاءمتها لأغراض القياس. وتتضمن الوثيقة E/CN.6/1999/PC/3 تقريرا أوليا عن هذا الموضوع.

ثانيا - تحليل خطط العمل واستراتيجيات التنفيذ

ألف - الترتيبات المؤسسية والمالية

٧ - وتمشيا مع النتائج الوارد وصفها في التقرير التجميعي (E/CN.6/1998/6)، يؤكد تحليل خطط عمل وطنية أو استراتيجيات عمل إضافية أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان له تأثير على الصعيد الوطني. فقد جرى إعداد خطط عمل وطنية في كثير من البلدان بالتعاون مع صانعي السياسات وبعض العناصر الفاعلة في المجتمع المدني.

٨ - وتركز التقارير المقدمة من بليز وسانت كيتس ونيفيس، على سبيل المثال، بصورة خالصة على إعداد إطار لأنظمة الإدارة يراعي احتياجات الجنسين وعلى تهيئة البيئة المؤاتية ووضع الترتيبات المؤسسية اللازمة. ففي بليز، ستكون وحدة التخطيط في وزارة التنمية الاقتصادية هي الهيئة الرائدة التي تعمل مع كل الوكالات المشاركة في إدماج منهاج الإدارة التي تراعي اهتمامات الجنسين في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي كينيا أنشئت أيضا أجهزة للإدارة تراعي احتياجات الجنسين وتضم وحدات قضايا الجنسين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتقوم هذه الأجهزة بتنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة في إطار المتابعة المنسقة للصكوك الوطنية والدولية من منظور يراعي اهتمامات الجنسين وتنفيذ هذه الصكوك، مع اضطلاع مكتب المرأة بدور العنصر الحافز.

٩ - وفي بعض الحالات، أدمجت عناصر منهاج العمل في البرامج الوطنية للتنمية أو للسياسات. ففي هندوراس، التي تفتقر إلى استراتيجية وطنية، تتضمن الخطة الحكومية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بعنوان "جدول الأعمال الجديد" إدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية، وتشمل كثيرا من عناصر منهاج عمل بيجين. وفي كينيا، توضح خطة التنمية الوطنية الثامنة ومشروع وثيقة السياسات بشأن دور الجنسين في التنمية الحاجة إلى تحقيق العدالة بين الجنسين في مجال التنمية. وتفيد إثيوبيا بأن الدستور والسياسة الوطنية تجاه المرأة وبرنامج التنمية الشاملة الموجه إلى المناطق الريفية يتضمنون كل مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنتي عشر الواردة في منهاج العمل.

١٠ - وتخلو معظم خطط العمل من مقترحات تتعلق بالميزانية أو تحديد مصادر تمويل الأنشطة المشار إليها. وتعتبر خطة السنغال من الاستثناءات القليلة في هذا الصدد نظرا لأنها تتضمن ميزانية مفصلة للتكاليف السنوية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، موزعة حسب البرامج الفرعية والأنشطة والمناطق حسب إطار زمني. وهي تقترح تعزيز القدرات التقنية والتخطيطية للجهاز الوطني للنهوض بالمرأة، وتوفير ميزانية مناسبة له وتزويده بالموارد البشرية والسوقية الكافية. وتوصي خطة ملديف بقيام كل الوزارات بمراجعة سياساتها وبرامجها من منظور يراعي اهتمامات الجنسين، وتحديد مسؤولية تنفيذ الولاية على أعلى مستوى ممكن، وإنشاء و/أو تعزيز جهاز للتنسيق بين الوزارات للاضطلاع بهذه الولاية، ورصد التقدم المحرز وإقامة الشبكات. وفي زامبيا، أسندت إلى وزارة المالية مهمة وضع الميزانية وتخصيص نسبة ١٠ في المائة منها للأنشطة النسائية المدرة للدخل.

باء - الدعم المقدم من المجتمع الدولي

١١ - مع أن معظم الخطط تشير إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمشروعات وبرامج محددة، فإن السودان هو البلد الوحيد الذي قدم قائمة بالموارد والدعم الدولي جنبا إلى جنب مع الموارد الوطنية المخصصة لكل نشاط. وتبرز خطة أنغولا الدور الداعم الذي يضطلع به المجتمع الدولي لا سيما دور منظومة الأمم المتحدة، في عملية الصياغة والتنفيذ.

١٢ - وتشمل المشروعات المحددة التي يمولها المجتمع الدولي الأنشطة الإرشادية المنبثقة عن متابعة مؤتمر بيجين في المجتمعات الحضرية الفقيرة في غانا، والتي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي زامبيا يدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أنشطة الوقاية من الإيدز ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع للإقراض تستهدف النساء الريفيات. وأشير أيضا إلى المساعدة الثنائية مثل المساعدة المقدمة لبرنامج التعليم في زامبيا من المجلس البريطاني والبنك الدولي، والدعم المقدم لوضع المناهج الدراسية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي إثيوبيا قدم البنك الدولي منحا لإنشاء مراكز للأنشطة النسائية في خمس مناطق لتسهيل إيجاد منافذ إلى الأسواق لمنتجات النساء الفقيرات.

جيم - مجالات الاهتمام الحاسمة في الخطط والاستراتيجيات

المرأة والفقر

١٣ - ترسي ١٣ من بين ٢٠ خطة عمل واستراتيجية وطنية سياسات وبرامج للقضاء على الفقر في صفوف النساء. ويتبين من تحليل خطط العمل الوطنية أنها تمتثل بدقة للاستنتاجات والتوصيات الواردة في إطار هذا المجال من مجالات الاهتمام الحاسمة المحددة في منهاج العمل. وتؤكد خمس خطط الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي على المرأة - ولا سيما من حيث أن هذه السياسات تؤدي إلى زيادة عدد الفقراء من النساء. وبالتالي، تركز عدة خطط على صياغة سياسات اقتصادية كلية تراعي الفوارق بين الجنسين وتعالج احتياجات وجهود النساء اللاتي يعشن ظروف الفقر. وتنفذ زامبيا الآن، على سبيل المثال، برنامج عمل اجتماعي لوقاية المرأة من الآثار القصيرة الأجل المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي. وتعتزم كينيا، بالإضافة إلى ذلك، إدخال برامج تعمل على تيسير العمالة الإنتاجية للمهاجرات.

١٤ - وتعتبر الحكومات التمكين الاقتصادي للمرأة عنصرا حاسما في كسر دائرة الفقر. لذا، تركز معظم خطط العمل الوطنية على تعزيز العمالة والأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء في كل من المناطق الريفية والحضرية، والقضاء على البطالة في صفوفهن. وتعتزم زامبيا، على سبيل المثال، تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية لتشجيع الأنشطة النسائية المدرة للدخل. وتصب مالديف اهتمامها الآن على إدخال تدابير خاصة للقضاء على البطالة لدى النساء، ولا سيما إدخال تدابير ذات أهداف طويلة الأجل. وتنفذ كازاخستان برامج لدعم إقامة المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة. وإثيوبيا عاكفة الآن على تصميم مخطط تحفيزي للمستثمرات.

١٥ - ويشير العديد من البلدان إلى أنه يعتزم تحسين فرص وصول المرأة إلى القروض الائتمانية. وقد بدأت زامبيا وغانا وملديف، على سبيل المثال، في إدخال مخططات للقروض الائتمانية لصالح نساء القاعدة في المناطق الحضرية والريفية على السواء. ويتوخى العديد من البلدان اتخاذ تدابير تستهدف تحسين نظم الضمان الاجتماعي أو إعادة تنظيمها من أجل توفير بدلات واستحقاقات لمختلف الفئات من النساء. وتعتزم جورجيا، على سبيل المثال، استعراض التشريعات القائمة من أجل تعزيز الدعم الاجتماعي لجميع الفئات من النساء. وامتثالا للهدف الاستراتيجي ألف - ٣ (تزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى آليات ومؤسسات الادخار والائتمان)، اقترحت زامبيا وكازاخستان وكينيا إجراءات للمساعدة على تحليل الفقر من حيث مدى تأثر كل من الجنسين به وتحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، يركز العديد من الحكومات حاليا على تحسين الرعاية الصحية الأولية والتغذية والتعليم الابتدائي، كوسيلة للحد من الفقر.

تعليم المرأة وتدريبها

١٦ - في ١٤ من بين ٢٠ خطة عمل وطنية، يعتبر تعليم المرأة وتدريبها مجالا من مجالات الاهتمام الحاسمة. ويمتثل بعض الخطط بدقة للأهداف المقررة في منهاج العمل. وتستهدف زامبيا أن تزيد بنسبة ٨٠ في المائة من معدلات عام ١٩٩٠ معدل التحاق واستمرار البنات في جميع مراحل التعليم وذلك بحلول عام ٢٠٠١. وتعتزم السنغال أن تحد من معدلات تسرب البنات وتكرارهن لأي سنة دراسية واستبعادهن

من المدارس، وأن تحد من الأمية بنسبة ٥ في المائة سنويا. وتعتزم السنغال أيضا توفير التعليم قبل المدرسي لـ ٥٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وست سنوات. وسوف تحد كازاخستان من الأمية الوظيفية في الفترة الانتقالية.

١٧ - ويسلم العديد من الحكومات بأن تهيئة البيئة المواتية شرط مسبق للمساواة في التعليم. وتنوي السنغال تثقيف الآباء والأمهات والمجتمع لتحقيق تغيُّر في المواقف. وتعتزم مالديف إنشاء نظام تعليمي يراعي اهتمامات الجنسين واستحداث برامج ومواد تدريبية للمعلمين والمربين تستهدف التوعية بمركز ودور ومساهمة المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع. وتتوخى خطة كينيا الأخذ بنظام العمل الإيجابي لتعزيز تعليم البنات باعتماد حصص نسبية لهن وتوفير معلمين متمتعين بالكفاءة اللازمة ودعم شراء المعدات والكتب الدراسية. وتشير غانا إلى مخططات لتوفير المنح الدراسية للبنات الفقيرات.

١٨ - وفيما يتعلق بمحتوى التعليم، لا يزال في عداد الشواغل إزالة التحيز من اللغة والكتب الدراسية ومواقف المعلمين. ويؤكد عدد كبير على أهمية دور المعلمات. ففي إثيوبيا، يتوقع أن تصل نسبة المعلمات إلى ٣٥ في المائة. وسوف تزيد كرواتيا من عدد النساء في المراكز الإدارية في مجال التعليم. وثمة تسليم أيضا بأهمية دور المرأة في العلم والتكنولوجيا. وتنوي كازاخستان تشجيع النساء على الاشتراك في برنامج التعاون الدولي في مجال العلم والتعليم. وتروج كينيا لنماذج جديدة من التعلم تتناسب والاحتياجات الجديدة، كفض النزاعات، والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، والتدريب على الاضطلاع بزمام القيادة، وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، على جميع المستويات.

المرأة والصحة

١٩ - تندرج مسألة المرأة والصحة في عداد المسائل ذات الأولوية في ١٦ من بين ٢٠ خطة عمل وطنية مشمولة بالتحليل. وتولي الدول الأعضاء اهتماما خاصا لبرامج الصحة الإنجابية وسلامة الأمهات، وتضع أهدافا محددة في هذا المجال. وتمتثل غانا وكينيا الأهداف المنصوص عليها في منهاج العمل وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتستهدف أنغولا الحد من وفيات الأمهات والرضع بنسبة ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ وبنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وتستهدف كرواتيا الهبوط بمعدل وفيات حديثي الولادة والأطفال الصغار إلى ٧ في الألف. وتدرج خطة السنغال عددا من برامج الصحة يتضمن أهدافا مقررة، منها الهبوط بحلول عام ٢٠٠١ إلى النصف في معدل إصابة النساء بفقر الدم، وذلك في إطار برنامج مكافحة سوء التغذية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، تعالج خطط العمل الوطنية مسألة توفير إمكانية الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة والرعاية الجيدة في أثناء الوضع وقبله. وتأخذ خطة كازاخستان في الاعتبار سلامة الأمهات، والوقاية وعلاج العقم. وسوف تعترف غانا بأثر الإجهاضات غير المأمونة على الصحة وتعالجه. وتضع السنغال هدفا واضحا، وتنوي الحد بنسبة ٥٠ في المائة من انقطاع النساء عن استخدام وسائل منع الحمل.

٢١ - ويولى الاهتمام لتوافر مراكز وخدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها. فمن المقرر في ماليزيا إيلاء اهتمام عاجل لتوفير مراكز الصحة في المناطق الصناعية. واعتمدت حكومة زامبيا "نهج المجمع الصحي" في توفير الخدمات الصحية، وهو يمكّن المرأة من الوصول إلى خدمات مختلفة خلال زيارة واحدة ويحد بالتالي من عدد الزيارات. وتستهدف كينيا ترشيد شراء العقاقير وضمان الإمداد الموثوق والمتواصل بلوازم ومعدات عالية الجودة للمستحضرات الصيدلية ومنع الحمل وغيرهما. وتؤكد بعض الخطط ضرورة زيادة عدد النساء في المراكز القيادية في المهن الطبية، بما في ذلك مجال البحث والعلم. وتعالج السنغال مشكلة التقلص المستمر في عدد العاملين في المهن الطبية منذ إدخال برامج التكيف الهيكلي، وتستهدف تحقيق نسبة خمسين في المائة من جميع الولادات تحت إشراف طبي. وسوف توفر أنغولا التدريب وإعادة التدريب للقابلات التقليديات. وتعتزم ماليزيا تطبيق معيار للطب التقليدي. ومن حيث التغطية بالتأمين، ينص قانون التأمين الطبي في كرواتيا، في جملة أمور، على الحق في الأجر النقدي في أثناء إجازة الأمومة.

٢٢ - ويعتبر العديد من البلدان العمل على مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شاغلا من الشواغل ذات الأولوية. والوقاية مشمولة بكل الخطط المهتمة بالصحة، مع التركيز في جورجيا على السُّل، وفي السنغال على الملاريا، وفي هندوراس على السرطان ونقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف العائلي، وفي جورجيا والسنغال على نقص اليود لدى النساء.

٢٣ - وحملات التوعية وسيلة هامة للوصول إلى الناس وإطلاعهم على الشواغل الصحية. وتعتزم سانت لوسيا وملديف تنظيم حملات إعلامية، ولا سيما لصالح الشباب. وتصب غانا التركيز على المخاطر الصحية للتدخين وما يتصل به من مخاطر تعاطي المخدرات ومخاطر الإدمان لدى النساء. وبدأت زامبيا في مبادرات لاستعراض الممارسات التقليدية وشعائر البلوغ بقصد وضع مبادئ توجيهية عامة بشأن محتوى شعائر بلوغ الأولاد والبنات.

العنف الموجه ضد المرأة

٢٤ - تغطي ١٣ من بين ٢٠ خطة عمل وطنية العنف الموجه ضد المرأة كمجال من مجالات الاهتمام الحاسمة. وتشمل عدة خطط تعديلات يعتزم إدخالها أو أدخلت على قوانين العقوبات، كوسيلة للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة. وأصدرت حكومة كرواتيا قانونا جديدا للعقوبات في عام ١٩٩٨ ينص، ضمن أشياء أخرى، على تجريم الاتجار بالنساء والاغتصاب في إطار الزواج. كذلك تعتزم ماليزيا استعراض القوانين القائمة بهدف تحريرها من مواطن الضعف في إجراءاتها وإدارتها وتنفيذها. وتعتزم الكويت تعزيز التدابير الموجهة ضد ممارسي العنف ضد المرأة.

٢٥ - وتشير عدة خطط إلى اعتزام الحكومات معالجة قضية العنف ضد المرأة، عن طريق الحملات الدعائية للتوعية بقضية العنف القائم على أساس نوع الجنس. وتعتزم إثيوبيا، على سبيل المثال، استغلال وسائط الإعلام الجماهيرية لتوعية الجمهور بأسباب العنف ضد المرأة وآثاره. وفي سنغافورة، ستعمل وزارة التنمية المجتمعية بالتعاون الوثيق مع المنظمات الخيرية على وضع برنامج لتثقيف الجمهور بغية التوعية بقضية العنف العائلي.

٢٦ - ويتوخى العديد من الحكومات اتخاذ إجراءات مؤسسية للتصدي للعنف ضد المرأة. فتعتزم إثيوبيا إقامة برامج منتظمة لتدريب أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القوانين بغية زيادة حساسيتهم في تناول جرائم العنف ضد المرأة. وتتوخى ملديف إنشاء آليات مؤسسية لتمكين النساء والبنات من الإبلاغ في بيئة آمنة وسرية عن أعمال العنف التي تمارس ضدهن.

٢٧ - وتعترف جميع الخطط بدور المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، في معالجة قضية العنف ضد المرأة. وتعتزم ماليزيا توفير المساعدة التقنية والمالية للمنظمات غير الحكومية التي تستوفي المعايير التي أرستها وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية وشعبة شؤون المرأة من أجل تمكين هذه المنظمات من توفير خدمات على غرار مراكز الاستشارة ومراكز تظلم المراهقين ودور الإيواء للنساء.

المرأة والنزاع المسلح

٢٨ - تتناول قضية المرأة والنزاع المسلح ثماني خطط من بين ٢٠ خطة عمل وطنية. وتتبع عدة خطط بدقة هيكل منهاج العمل، وتقترح إجراءات في إطار كل الأهداف. وتنص بعض الخطط على جهات فاعلة محددة، كما تبين الموارد اللازمة للتنفيذ.

٢٩ - وتستهدف عدة خطط، من بينها خطتا أنغولا وجورجيا، زيادة اشتراك المرأة في صنع القرار، وذلك في بناء السلم وفي مفاوضات السلام وفي فض النزاع. وتتوخى خطة أنغولا خفض الإنفاق العسكري والدفاعي وإعادة تخصيص الموارد لصالح الأنشطة الإنمائية الخاصة بالمرأة. وسوف يعالج عدد من البلدان، مثل جورجيا وكرواتيا، انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة مما يحدث في أثناء النزاع المسلح. وستواصل كرواتيا إيلاء الاهتمام في المنتديات الدولية لقضية الاغتصاب كجريمة حرب، وتعتزم أن تنشئ في غضون سنتين صفا للقانون الإنساني الدولي في المدارس العسكرية يركز بوجه خاص على منع العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات. ولا تزال حالة اللاجئات والمشردات، بما في ذلك إدماجهن أو إعادة إدماجهن في المجتمع، شاغلا من الشواغل. وسوف تقوم كازاخستان، على سبيل المثال، بإدراج اللاجئات في برامج اللغات والتدريب المهني.

المرأة والاقتصاد

٣٠ - يعتبر مجال المرأة والاقتصاد من مجالات الاهتمام الحاسمة في ١٢ خطة عمل وطنية من بين ٢٠ خطة. وتعتزم حكومات كثيرة اتخاذ ترتيبات لتطوير الحقوق الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك الحق المتعلق بحصولها على أجر مساو لقاء عمل ذي قيمة مساوية وحق الحصول على الموارد الاقتصادية. وتعتزم وزارة العمل والرعاية الاجتماعية في كرواتيا، بالتعاون مع النقابات، إصدار كتيب عن حقوق المرأة قبل نهاية عام ١٩٩٨. ويعالج دستور إثيوبيا الجديد مسألة حيازة الأراضي والتحكم فيها التي حالت دون تمتع المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية الأساسية معالجة فعالة، كافلا للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل.

٣١ - وتركز كل الحكومات، على وجه التقريب، أعمالها على تطوير عمل المرأة لحسابها الخاص وتشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة. وفي غانا تبذل الجهود لإقناع مدراء المصارف بمنح القروض للمرأة.

وسيعقد في إثيوبيا المعرض التجاري العالمي الثاني لذوات الأعمال الحرة. وتعتزم حكومات عديدة الاضطلاع بأعمال لتيسير حصول المرأة على العمل وتحسين ظروف العمل بالنسبة لها. وتنوي السنغال القيام بدمج احتياجات المرأة ومصالحها في خطة العمالة الوطنية التي يجري إعدادها في الوقت الراهن. وتعتزم كازاخستان الاضطلاع بعمل إيجابي موجه للمجموعات الضعيفة من النساء مثل ربات الأسر. وستعمل بعض البلدان على تشجيع التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية. وتعتزم السنغال اتخاذ ترتيبات لتخفيض عبء الأعمال المنزلية الواقع على كاهل النساء والفتيات من خلال ابتكار وتصميم التكنولوجيات الملائمة. وستشجع غانا وكينيا حملات التوعية الرامية إلى تغيير المواقف إزاء المرأة. وتخطط الكويت للقيام بأعمال لقياس العمل بلا أجر.

٣٢ - وتعتزم حكومات كثيرة تضمين منظور يراعي اهتمامات الجنسين في السياسات الاقتصادية، بما في ذلك القيام بتحليل التأثيرات المختلفة الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي على المرأة والرجل. ولدى هندوراس خطة لدمج منظور يراعي اهتمامات الجنسين في السياسات المالية وسياسات العمل والتنمية الريفية. وستقوم حكومات عديدة بتنفيذ هذه الأعمال من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات والجهات المتبرعة. وفي كثير من الحالات ستوجه الأنشطة إلى مجموعات محددة مثل النساء في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي وربات الأسر والعاهرات والأطفال الذين يزاولون أعمالا والنساء العاطلات عن العمل.

المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار

٣٣ - أشارت ستة عشر خطة من خطط العمل الوطنية البالغ عددها ٢٠ خطة إلى موضوع المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار بوصفه مجالا من المجالات ذات الأولوية. ويتضح من تحليلات الأوضاع في أغلب الخطط ضعف تمثيل المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار. وهناك توافق عام في الآراء يشير إلى أن عبء العمل بلا أجر في نطاق الأسرة، والأمية، وعدم توافر الموارد المالية وعلاقة القوة غير المتساوية تاريخيا من الأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في مواقع السلطة واتخاذ القرار. كما أشارت الخطط إلى أن التمكين للمرأة وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار في الهيئات الحكومية والتشريعية يساهمان في إعادة تحديد السياسات ووضع المسائل المتصلة بإدراج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية في الاعتبار. وذكرت إثيوبيا أن مكانة المرأة في المجتمع قد تعززت بفضل تمثيل المرأة في البرلمان وتعيينها في مناصب كان يسيطر عليها الرجال من قبل.

٣٤ - واقترحت أغلب الخطط آليات لزيادة التوعية بتمثيل المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار وللتعليم والتدريب وتجميع البيانات وبثها وتمويل الأهداف الاستراتيجية ورصدها وتقييمها. وتتضمن الإجراءات ذات الطابع العام محاولات ترمي إلى تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في التعيينات والانتخابات للهيئات الوطنية والدولية. أما الآليات المحددة، فمنها تحديد حد أدنى لتمثيل المرأة، مقترحات العمل الإيجابي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أوصت غانا بأن يكون ٤٠ في المائة من المرشحين للتعيين في المناصب الحكومية في مواقع السلطة واتخاذ القرار على مستوى المقاطعات من النساء. وأكدت معظم الخطط على الحاجة إلى رصد وتقييم تنفيذ برامج العمل الإيجابي واقتراح سياسات وبرامج لتحقيق التكافؤ في التمثيل، بما في ذلك نظام للحصص.

٣٥ - وعالجت كل الخطط تقريبا مسألة تضمين منظور يراعي اهتمامات الجنسين في مجال مواقع السلطة واتخاذ القرار، بما في ذلك الاستعانة بالإجراءات القانونية. فعلى سبيل المثال أشارت إثيوبيا إلى التنقيح المقترح لقوانين الخدمة المدنية وقوانين العمل الحالية بغية تحسين وضع المرأة في مجال العمل. وأكدت أغلبية الخطط مرة أخرى على أهمية تجميع البيانات وبثها بغرض الاستعانة بها في إجراء التعيينات، لا سيما في مجال مواقع السلطة واتخاذ القرار. وفي كرواتيا ستنشر سنويا مجموعة من البيانات التي تحدد النساء والرجال الذين يشغلون مناصب عامة.

٣٦ - وفي مجال بناء القدرات، تطرقت معظم الخطط إلى مسائل تتعلق بالتدريب وإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني برمته. واعترفت بعض الخطط بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لرفع درجة الوعي ومساعدة المرأة في طلب المواقع القيادية. وأشارت خطة زامبيا إلى المساعدة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية المحلية إلى المرأة خلال الحملة الانتخابية في عام ١٩٩٦. وتشير زامبيا إشارة مباشرة إلى أن افتقار المرأة للموارد المالية من العوامل التي تمنعها من طلب المناصب القيادية الانتخابية خلال الحملات الانتخابية مثلا. وفي كرواتيا، اقترحت اللجنة المعنية بالمساواة تمويل مشروع بعنوان "مكتبة المعلومات المتعلقة بالمرأة: دراسة أسباب تمثيل المرأة غير المناسب في الحياة السياسية". واقترحت خطة غانا أن يستعين الرجال بوسائل تقتصد العمل لتخفيف العبء الواقع على كاهل المرأة وأن تحظى النساء المعاقات باهتمام خاص في كافة مراكز اتخاذ القرار.

الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

٣٧ - ورد ذكر الآليات المؤسسية في اثنتي عشرة خطة من خطط العمل الوطنية. وقد أنشئت معظم الآليات الوطنية، أو تم تعزيزها، بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وكان دورها أساسيا في إعداد خطط العمل الوطنية. وأشارت هندوراس إلى إنشاء المعهد الوطني للمرأة في الآونة الأخيرة. وتشغل مديرته التنفيذية وظيفة بدرجة وزير، وهي تشارك في كل اجتماعات مجلس الوزراء.

٣٨ - ووردت في بعض خطط العمل إشارة الى الأعمال المتعلقة بتضمين منظور يراعي اهتمامات الجنسين في القوانين والسياسات العامة والبرامج والمشروعات. وتحظى حماية حقوق المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين بالأولوية لدى مركز المرأة والأسرة في كوستاريكا. وركزت بعض الخطط على أهمية الإجراءات التشريعية في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٣٩ - وسلط عدد كبير من الخطط الأضواء على الأعمال ذات الصلة بالتدريب وبناء القدرات بوجه عام. ولمعالجة المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، يعقد الجهاز الوطني للمرأة في سانت لوسيا حلقات عمل للتوعية، وتجري مناقشات عامة وفي الإذاعة والتلفزة. وفي كينيا تقوم وزارة المرأة بدور ريادي في التوعية بالأعمال التي تم الاتفاق عليها في منهاج عمل بيجين وفي توعية المجموعات المستهدفة ذات الصلة بقضايا نوع الجنس التي تؤثر سلبا على النهوض بالمرأة، وذلك من خلال عقد حلقات دراسية لتوعية صانعي القرار الرئيسيين في الحكومة وكبار موظفي الحكومة ومخططي التنمية القطاعية وعلى مستوى المقاطعات وموظفي إحصاءات الأراضي وموظفي التنمية الاجتماعية بالفوارق بين الجنسين. وتشمل الحوافز تقديم المنح والجوائز مثل الجائزة الكبرى لرئيس الدولة في السنغال التي تمنح كل عام لمجموعة نسائية

بارزة. وفي ماليزيا تضطلع شعبة شؤون المرأة بتنفيذ برامج تدريبية في مجال تحليل الفوارق بين الجنسين، موجهة الى موظفي الحكومة المشاركين في التخطيط.

٤٠ - وأشارت معظم خطط العمل الى الرصد والتقييم. ويعتزم السنغال إنشاء آلية دائمة تتولى متابعة الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمرأة على المستويين المركزي واللامركزي. وتنوي السنغال أيضا إجراء تقييم لخطة العمل في نصف مدتها. وقد ورد ذكر تجميع الإحصاءات والمعلومات والبحوث ونشرها في كثير من خطط العمل أيضا. وترى أنغولا أن تجميع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدام هذه البيانات يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة لها، وهي تقترح أن يتم تعزيز قدرات المعهد الوطني للإحصاء حتى يتمكن من تجميع هذه البيانات.

حقوق الإنسان والمرأة

٤١ - تطرقت أربعة عشرة خطة من بين عشرين خطة عمل وطنية الى مجال الاهتمام الحاسم المتمثل في حقوق الإنسان للمرأة. وتم في خطط عديدة تحديد العناصر الفاعلة التي أسندت اليها مسؤولية تنفيذ الأعمال المقترحة، كما تم وضع إطار زمني لهذا الغرض. ومن البلدان التي فعلت ذلك السنغال وغانا وكازاخستان وكينيا وتقوم كينيا أيضا بتحديد الأعمال المراد تنفيذها على مستوى المقاطعات. وتضمنت خطة السنغال تفصيلا للاحتياجات من موارد الميزانية لتنفيذ الأعمال المقترحة. وحددت خطة عمل زامبيا خمسة مجالات ذات أولوية، وأدرجت تطوير حقوق الإنسان للمرأة باعتباره مسألة تشمل هذه المجالات كافة. وذكرت عدة خطط الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تعزيز تمتع المرأة بحقوق الإنسان.

٤٢ - ويحظى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتنفيذ التام لها، وبصفة خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالأولوية في خطط عديدة. وتعتزم السنغال وكرواتيا التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦، بينما تستعد كازاخستان للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة. وأكدت كوستاريكا مجددا تأييدها لوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتسم أعمالها في مجال الاهتمام الحاسم هذا باتباع نهج متكامل يشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتضامنية.

٤٣ - ومع أن خططا كثيرة أولت عناية خاصة للجهود المبذولة لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة، فإنها ركزت أيضا على الحاجة المستمرة لإجراء إصلاح قانوني وإداري للقضاء على ما تبقى من عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك في الدساتير. وتسعى كازاخستان الى وضع الضمانات القانونية والدستورية التي تكفل المساواة. وتعتزم كرواتيا تنقيح كافة القوانين والسياسات ذات الصلة بالمساواة بين المرأة والرجل خلال عامين. وتشعر ماليزيا بالحاجة الى تنقيح القوانين وإبطال الأحكام التمييزية، بينما تعتزم ملديف تنقيح قوانينها الوطنية، ومن ضمنها القوانين العرفية والممارسات القانونية في جميع المجالات، حتى تتسنى معالجة حقوق المرأة معالجة مكتملة. وتقوم إثيوبيا بتنقيح شامل لقوانينها الأسرية والجنائية لتحديد كل ما يرد فيها من أحكام تمييزية وتغيير هذه الأحكام، كما تجري مناقشات عامة تتناول الإجراءات التشريعية المقترحة. وتعتزم أنغولا وكوستاريكا أيضا إصلاح القوانين الجنائية. وقد تضمنت خطة السنغال مقترحات

مفصلة جدا تتعلق بإصلاح قوانين الأسرة والعمل والضمان الاجتماعي والأراضي والخدمة المدنية في هذا البلد لتتواءم مع الصكوك الدولية. وتسعى السنغال أيضا الى إعداد مقترح قانوني يعترف بحق منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة في اللجوء الى المحاكم نيابة عن النساء والفتيات.

٤٤ - ويشكل تحسين إلمام المرأة بالقوانين، والحملات الإعلامية وحملات التوعية بالحقوق الإنسانية للمرأة، موضوعا تناولته خطط عديدة منها خطط جورجيا والسنغال وكازاخستان وملديف. وتعتزم كرواتيا عقد اجتماعات سنوية للجنة المعنية بالمساواة مع اللجنة الوطنية للتوعية بحقوق الإنسان بغية النظر في معالجة البرامج الدراسية لمسألتي المرأة والمساواة بين المرأة والرجل. ويعتزم السودان القيام بترجمة كل القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل الى كل اللغات واللهجات المحلية وتبسيطها توخيا لاتاحتها على نطاق أوسع.

المرأة ووسائط الإعلام

٤٥ - وضعت عشر خطط عمل وطنية موضوع المرأة ووسائط الإعلام ضمن أولوياتها. وترمي تلك الخطط أولا إلى القضاء على الصورة النمطية السلبية للمرأة. فعلى سبيل المثال، تعتزم غانا التوقف عن بث الصور السلبية والمهينة للمرأة في وسائط الإعلام الالكترونية والمطبوعة والمرئية والسمعية. وستتخذ ملديف تدابير فعالة، منها سن تشريعات مناسبة لمكافحة المطبوعات الخليعة ومنع عرض صور العنف ضد المرأة والطفل في وسائط الإعلام - بما فيها الإعلانات - وستشجع كينيا على وضع مبادئ توجيهية فنية ومدونات لقواعد السلوك. وتؤيد كينيا وماليزيا أيضا إنشاء أفرقة لرصد وسائط الإعلام.

٤٦ - ويعتبر عدد قليل من الحكومات أن وسائط الإعلام وسيلة عظيمة لنشر المعلومات وهي تشجع على إصدار مواد تربوية عن المسائل المتعلقة بالجنسين. وتعتزم غانا زيادة الوعي بمنهاج العمل من خلال وسائط الإعلام. وستضطلع أنغولا ببرامج تلقن فيها مبادئ القراءة والكتابة عبر وسائط الإعلام.

٤٧ - وتريد الدول الأعضاء زيادة العدد الإجمالي للعاملات في وسائط الإعلام بما في ذلك عددهن في المناصب القيادية، وتصل نسبة عدد النساء التي تعتزم غانا بلوغها في جميع وسائط الإعلام، إلى ٥٠ في المائة. وتهدف كينيا إلى تحقيق التوازن بين نسبة تعيين الرجال والنساء في جميع الأجهزة الاستشارية والإدارية والتنظيمية وأجهزة الرصد. وفي ملديف، تصل النسبة المخصصة لعدد النساء في أعضاء مجلس الرقابة الوطني إلى ٥٠ في المائة. وتقترح ماليزيا أن تدرج قضايا المرأة في مناهج تدريس مادة الاتصال الجماهيري. وتقترح غانا وكازاخستان وضع دليل بأسماء الخبيرات في مجال وسائط الإعلام.

المرأة والبيئة

٤٨ - تتناول ثماني خطط من خطط العمل الوطنية البالغ عددها ٢٠ خطة مجال الاهتمام الحاسم المتعلق بالمرأة والبيئة. وتطبق في هذه الخطط النتائج والتوصيات الواردة في منهاج العمل تحت عنوان "المرأة والبيئة". وينظر الكثيرون إلى مجال الاهتمام الحاسم هذا في سياق التنمية الأوسع، إذ يشددون على أهمية إدراج منظور يراعي اهتمامات الجنسين في السياسات والبرامج المتخذة في هذا السياق ويسلمون بأهمية زيادة إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

٤٩ - وتعتزم غانا أن تعقد مع المشتغلات في قطاع الأعمال التجارية اجتماعات عن إدارة النفايات. وتنوي إثيوبيا وكينيا أن توسعا مشاركة المنظمات النسائية غير الحكومية في إدارة الموارد الطبيعية واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. وستقدم إثيوبيا إلى الجمعيات النسائية دعما ماديا (كالمكاتب والأرض). وتعتزم كازاخستان إنشاء فريق عامل معني بمسائل الجنسين داخل وكالة مراقبة الموارد الاستراتيجية.

٥٠ - وتسلم الحكومات بالصلة الأساسية بين المخاطر البيئية والمخاطر المحتملة المهددة لصحة الإنسان ولا سيما لصحة المرأة. وتقترح إثيوبيا وكازاخستان وكينيا، في هذا الصدد، تنقيح القوانين وتنظيم حملات لتوعية الجمهور وإجراء بحوث متقدمة لحماية المرأة من المخاطر البيئية. وتعتزم كازاخستان عقد سلسلة من المؤتمرات والحلقات الدراسية عن قضية المرأة والبيئة وكذلك إنشاء السجل الوطني للأمراض الخلقية والوراثية المنتشرة في مناطق البلد غير المواتية إيكولوجيا. وتعد غانا بأنها ستكفل توفر المياه الصالحة للشرب وإمكانية الوصول إليها في عام ٢٠٠٠. وأشارت عدة خطط وطنية إلى استهداف وصول المرأة إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا وتطبيقاتها.

الطفلة

٥١ - توصف الطفلة في ١١ من خطط واستراتيجيات العمل الوطنية البالغ عددها ٢٠ خطة واستراتيجية، بأنها من مجالات الاهتمام الحاسمة. فقد تعهدت إثيوبيا بأن تقضي على ممارسة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث وغيرها من الممارسات التقليدية المضرة بالفتيات والنساء وبأن تزيد عدد الملتحقات بالمدارس ومعدلات الاستمرار في الدراسة. ويصنف القضاء على المواقف التمييزية التقليدية والعادات المتوارثة في العديد من خطط العمل الوطنية ضمن مجالات الاهتمام الحاسمة. وتقر إثيوبيا وزامبيا وغانا وكينيا بأن تلك الممارسات هي انتهاكات لحقوق الطفلة.

٥٢ - ويرمي عدد من خطط العمل الوطنية، ومن بينها خطتا سنغافورة وملديف، إلى تحقيق تكافؤ الفرص للطفلة فضلا عن تعزيز وحماية حقوقها في المدرسة والأسرة والمجتمع وذلك، من خلال تنقيح نص قانوني قائم واتخاذ تدابير مناسبة. ويسلم في العديد من الخطط بضرورة زيادة الوعي العام باحتياجات الطفلة وقدراتها.

٥٣ - ومن الشواغل المدرجة في بضع خطط عمل وطنية، مسألة حمل المراهقات. فكازاخستان مثلا تعتزم أن تقدم للشباب دروسا عن التربية الجنسية. وتشمل بعض الخطط تدابير ستتخذ للقضاء على ما يتعرض له الفتيات الصغيرات من تمييز وعنف وأذى في ظروف العمل.

أولويات أخرى

٥٤ - تضمنت اربع خطط من خطط العمل الوطنية العشرين أولويات أخرى علاوة على مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج العمل، من بينها مواضيع المرأة والأسرة، والعلم والتكنولوجيا، والثقافة والفنون، والدين والرياضة. فماليزيا تعتزم تنشيط المنظمات غير الحكومية لتحسين كفاءة وفعالية البرامج الاجتماعية والاقتصادية باعتبار ذلك هدفا من الأهداف. وفيما يتعلق بموضوع العلم والتكنولوجيا، تعتزم كينيا الاعتراف بالتكنولوجيا المحلية التي ستخدمها المرأة وتدوينها، واعتبار المخترعات والعالمات قدوة يحتذى بها. وفي

سياق الهدف الاستراتيجي المعنون "المرأة والأسرة"، تدعو أنغولا إلى التكافؤ في اقتسام مسؤوليات الأسر المعيشية، وتقترح ماليزيا تنظيم برامج لتوعية الأزواج بدورهم وإدراج مسائل المرأة والتنمية في دورات تربية الأطفال لفائدة المقبلين على الزواج. وتعتزم كينيا القيام، تحت شعار "الثقافة والدين والأسرة وإقامة العلاقات الاجتماعية"، بأنشطة مناهضة للقوانين العرفية، وتنظيم دورات تدريبية تستهدف القادة الدينيين وصانعي القرارات ووسائط الإعلام.

الحواشي

(١) وضع عدد من خطط العمل الوطنية على شبكة موقع "رصد شؤون المرأة womenwatch website" الانترنت على العنوان التالي: (http://www.un.org/womenwatch/follow-up/national/natplans.htm).

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) إثيوبيا، أنغولا، بليز، جورجيا، زامبيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، السنغال، السودان، غانا، فيجي، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، الكويت، كينيا، ماليزيا، ملديف وهندوراس.

(٤) إثيوبيا، زامبيا، سانت لوسيا، سنغافورة، غانا وكينيا.

(٥) الأرجنتين، إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، بوليفيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الصين، كوبا، كولومبيا، لبنان، مالي، النمسا، نيوزيلندا واليابان.

(٦) جمهورية إيران الإسلامية، فنلندا، نيوزيلندا واليابان.

(٧) إكوادور.